من مظاهر المعيارية في الصرف العربيّ

الدكتور فوزي الشايب
(جامعة اليرموك)

ان في الصرف العربي كثيرا من القضايا التي تحتاج الى اعادة النظر، والى المراجعة، وبالتالي الى الصياغة من جديد لتتفق مع معطيات علم اللغة الحديث، ولتصبح ممثلة للواقع اللغوي الحقيقي خير تمثيل. ذلك ان المنهج المعياري الذي كان الطابع العام للدراسات اللغوية التقليدية، قد تسبّب في كثير من الأحيان في فصم عرى التواصل والانسجام بين القواعد والأحكام اللغوية من جهة، والواقع اللغوي الذي يفترض انها تمثله من جهة أخرى، وهو ما جعلها تبدو نابية، وغريبة عنه. وهذا شيء طبيعي، نظرا لكونها لم تصدر عن وصف حقيقي لهذا الواقع، وانما صدرت عن وصف لواقع لغوي آخر: واقع تاريخي، او واقع وهمي، ليس له وجود الا في ذهن الباحث نفسه. واللغويات الحديثة بوصفها الدراسة العلمية للغة، من أهم مميزاتها انها علم وصفي لا معياري.[1] فأول عمل اللغوي هو أن يصف الطريقة التي يتكلّم ويكتب بها الناس لغتهم فعلا، لا ان يفرض كيف ينبغي عليهم ان ينطقوا، أو يكتبوا. ولذا كانت الحاجة ماسة الى المراجعة واعادة النظر في كثير من القضايا اللغوية، على أسس علمية سليمة، لتكون أكثر دقة واكثر علمية. وسأتناول في هذا البحث ثلاث قضايا تتجلى فيها المعيارية في أوضح صورها.

القضية الاولى: في العلاقات بين الصوامت والحركات

لم يول القدماء الحركات القصيرة، الاهمية نفسها التي أولوها للصوامت، ويرجع ذلك الى عدم وجود رموز مستقلة للحركات القصيرة تكتب في صلب الكلم، وانما توضع فوق

(1) Lyons. John-An Introduction to Theoritical Ling. 43.

الصامت او تحته، وهذه التبعية الخطية التي فرضتها رسوم الكتابة العربية والسامية عامة، قد أوحت الى القدماء فكرة تفوق الصامت واهميته، وتبعية الحركة ودونيتها. فالتبعية الخطية ترتبت عليها تبعية وظيفية، وتبعية في القيمة والاهمية، مِمّا جعل القدماء ينظرون الى الحركات وكأنها عناصر ناقصة، ضعيفة، لا تقوم بذاتها، وانما تكون تابعة دائما وابدا للصامت. فالصامت متبوع، والحركة هي التابع، والمتبوع- من ناحية منطقية- اهم واقوى بطبيعة الحال من التابع، اذ لا بد للتابع من متبوع يعتمد عليه، يوجد بوجوده، وينعدم بعدمه. قال الزجاجي:(١) «**والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد الا في حرف**». وقال ابن جني(٢): «ان الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة اليه، ولا يجوز وجودها قبل وجوده».

والصامت لقوته، مستقل مستغن بذاته، اذ قد يوجد ولا حركة معه، فهو ليس محتاجا اليها كاحتياجها اليه. وهذا ما عبر عنه ابن جني بقوله:(٣) «... ولكن لما كان الحرف اقوى من الحركة، **وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه**، وكانت الحركة لا توجد الا عند وجود الحرف، صارت كأنها قد حلتّه، وصار هو كأنه تضمنّها تجوزا لا حقيقة». فالصامت الذي يعبرون عنه بالحرف يتفوّق على الحركة بشيئين:

١ - باستقلاله، وكونه متبوعا لا تابعا.

٢ - بقوته.

ولا شك في انهم يقصدون بالقوة ههنا قوة الصوت، قال ابن جني:(٤) «ومعلوم ان الحرف اوفى صوتا، واقوى جرسا من الحركة». فالصوامت عندهم اصوات قوية،

---

(١) الايضاح في علل النحو ٩٣

(٢) سر صناعة الاعراب ٣٢

(٣) نفسه ٣٦

(٤) الخصائص ٢/ ٣٢٣

والحركات اصوات ضعيفة، قال ابن يعيش[1]: «وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، لأن الحركات والحروف أصوات، وانما رأى النحويون **صوتا أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة**، وان كانا في الحقيقة شيئا واحدا». فالصامت عندهم اقوى واكثر تمكناً من الحركة. قال في البسيط[2] «تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة».

هذا هو موقف القدماء من العلاقة بين الصوامت والحركات والذي قوامه القول بقوة الصامت واستقلاليته. وضعف الحركة وتبعيتها. وهذا الموقف في الحقيقة قائم على أسس معيارية بحتة، فالدارسة الوصفية تهدمه وتنسفه من أساسه، فليست الصوامت اوفى صوتا، واقوى جرسا من الحركات، وليس الصامت هو المتبوع والحركة هي التابع، بل العكس هو الصحيح.

ان الصوامت بوصفها دوال الماهية، تعد العنصر الأهم من الناحية الدلالية، ذلك ان بها وحدها تتكون الفكرة العامة، او المعنى العام للكلمة، أما الحركات بوصفها دوال النسبة فوظيفتها توجيه المعنى العام او تخصيصه. قال بروكلمان[3]: «ويرتبط المعنى الرئيسي في الكلمة في ذهن الساميين بالأصوات الصامتة فيها، اما الأصوات المتحركة فهي لا تعبر في الكلمة الا عن تحوير هذا المعنى وتعديله». وهذا يفسر لنا سر اهمال الكتابة العربية والسامية عامة للحركات في الكتابة، واقتصارها على الصوامت، فقد شعر واضع الالفباء السامية ان الصوامت هي الجزء الذي لا يستغنى عنه بحال من الناحية الدلالية، ومن ثم اثبتها وحدها في الكتابة، تاركا للقارىء مهمة اكتشاف الحركات بالاستناد الى السياق. وعليه فان صفة الثبوت في الصوامت، وصفة التقلب في الحركات هي التي املت طبيعة الكتابة السامية التي جاءت تعبر عن العنصر الاكثر ثبوتا وهو الصوامت، مهملة العنصر الأكثر تقلبا وهو الحركات.[4]

---

(١) شرح المفصل ٩ / ٦٤.

(٢) انظر الاشباه والنظائر في النحو ١ / ٢٠٨

(٣) فقه اللغات السامية ١٤.

(٤) الكتابة العربية والسامية ٨٨.

واذا كنا نجد للصوامت مزيّة على الحركات من الناحية الدّلالية، فاننا لا نجد لها اية مزيّة من الناحية النطقية، ذلك ان الانسان عندما ينطق يخرج كلامه على شكل تيار متدفق من الصوامت والحركات آخذا بعضها بحجز بعض مشكّلة نسيجا صوتيا متكاملا لا نكاد نتبيّن من خلاله الخصائص المميزة لعناصره الأولية. قال فندريس:[1] «في كل لغة ترتبط الاصوات بعضها ببعض ارتباطا وثيقا، فهي تكون نظاما متجانسا مغلقا، تنسجم اجزاؤه كلها فيما بينها. هذه هي أول قاعدة من قواعد الصوتيات، وهي ذات اهمية قصوى، لانها تثبت ان اللغة لا تتكون من أصوات منعزلة بل من نظام من الأصوات».
وقال جون ليونز John Lyons:[2] «ان الصوت اللغوي في حال انتاجه من قبل اعضاء النطق الانساني يشكّل سلسلة متصلة ربما لا توجد خلالها أصناف طبيعية على الاطلاق».

وعليه، فالقول بأن الصامت قد يوجد ولا حركة معه قول مردود، لأنه لا وجود للأصوات منفردة، ففي النطق لا يوجد صامت دون حركة، ولا وجود لحركة دون صامت، لأننا انما نتكلم سلاسل صوتية متصلة، تكون الصوامت فيها بمنزلة الهيكل العظمي، والحركات بمنزلة الدم واللحم والعروق والأعصاب التي تكسو الهيكل العظمي، فتكسبه الشكل الملائم وتبعث فيه الحياة. ولا حياة للكلمة دون هذين العنصرين، بل لا حياة، ولا وجود لأي منهما دون الآخر، فكلاهما مفتقر الى الآخر بالضرورة. وهذه حقيقة معروفة، ومن ثم فان تجزئة الكلام الى صوامت وحركات يعد عملا اصطناعيا، الغرض منه فقط، هو تيسير عملية الوقوف على حقيقة الاصوات وخصائصها وكيفية نطقها.

بيد أن الاصوات من الناحية الوظيفية، وهي الناحية الأكثر اهمية تظهر لنا الحركات في صورة المتبوع لا التابع، وبيان ذلك ان اقل ما ينطق به هو المقطع، والمقطع في حقيقة امره هو اقل مجموعة من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، يمكن الابتداء بها والوقوف عليها.[3] ولكي نقرب الأمر أكثر فأكثر، نقول ان المقطع ما هو الا هرم صوتي،

---

(١) اللغة ٦٢.

(2) Lyons. J. An Introduction to theoritical Ling P. 103.

(٣) حول المقطع وتعريفاته انظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص ٩١-٩٣.

وقمة هذا الهرم الصوتي تكون حركة دائما وابدا في العربية، في حين تشكل الصوامت القاعدة، والقاعدة مرتبطة بالقمة ومشدودة اليها، لان قمة المقطع هي مركز الثقل فيه، فهي العنصر الاقوى والعنصر الاكثر تأثيرا في السمع، وعليه، فتسكين الصامت لا يعني بحال من الاحوال أنه موجود دون حركة يستند اليها، ولنأخذ على سبيل المثال الفعل «يدرس: Yadrusu فهو يتكون – كما توضح ذلك الخطوط المائلة – من ثلاثة مقاطع، طويل مقفل، فمقطعين قصيرين – وبالنسبة للمقطع الاول «يَدْ: yad» فان قمته هي الفتحة، وقاعدتاه هما: الياء والدال، وهما بوصفهما قاعدة المقطع، مشدودتان الى القمة التي هي الفتحة، ولا فرق بين الياء والدال الا ان الاولى بداية المقطع، والثانية نهاية المقطع، فالصامت اذا ان تحرك تبع الحركة التي تليه وكان بداية مقطع، وان سكن تبع الحركة التي قبله وكان نهاية المقطع، وهو في كلتا الحالتين تابع للحركة لا متبوع.

اما بالنسبة الى قوة الصوت، فليست الصوامت اقوى من الحركات، وانما الحركات اقوى اسماعا من الصوامت، وهذه حقيقة مقررة معروفة لا تحتاج الى شرح. واذا كانت الصوامت اقوى من الحركات في شيء، فانها اقوى فعلا في الجهد العضلي فقط. فالصوامت مجهدة، تتطلب جهدا عضليا وطاقة اكثر من الحركات. وفيما عدا الثقل نطقيا في الصوامت، وقوة الاسماع في الحركات، لا توجد أية مزية لأحدهما على الآخر، قال فندريس:(١) «واذا كان بين الاثنين فرق في الوظيفة، فليس بينهما في الواقع اي فرق في الطبيعة، والحد الذي يفرّق بينهما ليس حدا فاصلا، فالسواكن والحركات تكون جزءاً من سلسلة طبيعية، ولا يتضح الفرق بين عراها بجلاء».

القضية الثانية: الاعلال بالنقل

والقضية الثانية التي تتجلى فيها المعيارية هي ظاهرة الاعلال بالنقل او الاعلال بالتسكين. والاعلال بالنقل ينقسم الى ثلاثة اقسام:

١ – اعلال بالنقل والقلب.

٢ – اعلال بالنقل والحذف.

٣ – اعلال بالنقل فقط.

---

(١) اللغة ٤٧.

أما القسم الاول فيمثلون له بنحو «أقام» و «أبان» و «يَخاف» و «يَهاب» و«يُقال» ثم حدث ان اعلت هذه الكلمات، وقد تمت عملية الاعلال – كما وصفوا – على مرحلتين. ففي المرحلة الاولى نقلت الحركة من حرف العلة الى الصحيح الساكن قبله، فتحولت بذلك الكلمات الى «أَقَوْم» و «أَبَيْن» و «يَخَوْف» و«تَهَيْب» و «يُقَوْل» ثم كانت الخطوة الثانية والأخيرة، وهي الاعلال بقلب حرف العلّة ألفا، وذلك لتحركه في الاصل وانفتاح ما قبله الآن! قال المازني:[1] «فاذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل من بنات الثلاثة ساكنا في الأصل، ولم يكن ألفا ولا واوا ولا ياء، فانك تسكن المعتل، وتحوّل حركته على الساكن الذي قبله، وذلك مطّرد في كلامهم... وذلك نحو: أجاد وأقال وأبان وأخاف واستراث واستعاذ، وأصله «أَجْوَد» و «أَقْوَل» و «أَبْيَن» و «أَخْوف» و «اسْتَرْيَث» و «استعوذ». ولكنهم القوا حركة الواو والياء على الساكن الذي قبلهما فانفتح، ثم ابدلت الواو والياء الفين لذلك».

وقد ذكر القدماء انفسهم انه ليس ثمة علّة قوية توجب هذا الاعلال بهذه الكيفية التي وصفوها، ذلك لأن الغاية من الاعلال هي طلب الخفة، ومثل هذه الاصول التي ذكروها أي «أجود» وأقول... خفيفة، ثم ان الحركة المنقولة هي الفتحة، وهي أخف الحركات، والخفيف لا يخفف بطبيعة الحال. ومن هنا فقد نصوا على ان القياس فيها ان لا تعل. قال الرضي:[2] «اذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما، فالقياس ان لا تعلا بنقل ولا بقلب، لأن ذلك خفيف». واذا لم تكن ثمة علّة موجبة لهذا الاعلال، فان الاعلال قد أتاها من قبل تعميمات القياس. فقد أعلّ الماضي المزيد حملا له على المجرد، وأعل الفعل المضارع حملا له على الماضي. قال ابن جني:[3] «ألا ترى أن أصل» «أقام» «أَقْوَمَ» وأصل «استعاذ» «استَعْوَذ» فلو أخلينا وهذا الحرف، لاقتضت الضرورة تصحيح العين لسكون ما قبلها. غير انه لما كان منقولا ومخرجا من معتلّ هو: «قام» و «عاذ»، أجرى أيضا في الاعلال عليه». وبالنسبة إلى المضارع وحمله على الماضي في مثل هذا النوع من الاعلال، قال ابن جني ايضا[4] «ألا ترى أن أصل «يقول» و

---

(١) انظر المنصف ١ / ٢٦٧.

(٢) شرح الشافية ٣/ ١٤٤.

(٣) انظر الخصائص ١ / ١١٨، والمنصف ١ / ٢٦٠.

(٤) المنصف ١ / ٢٤٧.

«يبيع»: «يَقْوُل» و «يَبْيِع»، وأصل «يخاف» و «يهاب» «يَخْوَف و «ويَهْيَبْ» وأصل «يطول» «يَطْوُل»، وهذه الصيغ لا توجب إعلالا، لأن الواو والياء اذا سكن ما قبلها جرتا مجرى الصحيح، ولكن لما كان أصل الماضي من هذه الأفعال ونظائرها انما هو: «قَوَمَ» و «بَيَعَ» و «خَوِف» و «هَيِب» و «طَوُل»، اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن، فسلبن ما فيهن من الحركات هربا من جمع المتجانسات، فقلبت ألفات، لتحركهن في الاصل وانفتاح ما قبلهن الآن. فلما جاء المضارع أعلوه اتباعا للماضي لئلا يكون احدهما صحيحا والآخر معتلا».

وأما الاعلال بالنقل والحذف فكقولهم في «قُمْ» و «بِعْ» أن الأصل فيهما هو: «أُقْوُم» و «اِبْيِع»، ثم حصل فيها اعلال بالنقل والحذف، فانتهى بهما الأمر الى «قُمْ وبِعْ». قال ابن عصفور:[٤]»... وكذلك «قم» و «بع»، اصلهما «أُقْوُم» و «اِبْيِع» ثم نقلت حركة العين الى ما قبلها فتحرك، فذهبت همزة الوصل، لأنهما انما أتى بها لأجل الساكن، فزالت بزواله، ثم سكنوا الآخر، وحذفوا حرف العلّة لالتقاء الساكنين».

وأما الاعلال بالنقل فقط، فكقولهم في مثل «يقوم» و «يبيع» ان الأصل فيهما هو «يَقْوُم» و «يَبْيِع» فنقلت حرف العلّة الى الصحيح الساكن قبله، ثم بقى حرف العلّة بعد ذلك على حاله!!.

ونقل الحركة في مثل «يَقْوُل» و «يَبْيِع» و «أَقْوُل» و «اِبْيِع»، لا يتم لاجل استثقال الحركة على حرف العلّة، وانما الاعلال بالنقل فيهما وفي نظائرهما مقدمة لاعلال هذه الالفاظ حملا لها على الماضي. قال الرضي:[١] «ولا تقول ان الضم والكسر في نحو «يَقْوُل» و «يَبْيِع» نقلا الى ما قبلها للاستثقال، اذ لو كان له، لم تنقل الفتحة في نحو: يخاف ويهاب وهي أخف الحركات، فلا تستثقل، وخاصة بعد السكون ولا سيما في الوسط. وايضا فالضمة والكسرة لا تستثقلان على الواو والياء اذا سكن ما قبلهما كما في دلو وظبي». ومن هنا كانت تخطئة أبي عمر الجرمي للفراء حينما ذهب الأخير

---

(٤) الممتع ٢ / ٤٤٩.

(١) شرح الشافعية ١ / ٨٢ وانظر المنصف ١ / ٢٤٨.

الى ان الحركة نقلت في مثل «أُقْوُم» من حرف العلّة الى الساكن قبله لأجل الثقل. جاء في الخصائص:[1]« وحدثنا ابو بكر محمد بن علي المراغي قال: حضر الفراء أبا عمر الجرمي، فأكثر سؤاله اياه، قال: فقيل لأبي عمر: قد أطال سؤالك. أفلا تسأله؟ فقال له أبو عمر: يا أبا زكريا، ما الاصل في «قم» فقال: «أُقْوُم» قال: فصنعوا ماذا؟ قال: استثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها ونقلوها الى القاف. قال له أبو عمر: هذا خطأ: الواو إذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصحيح، ولم تستثقل الحركات فيها».

ويلحق بظاهرة الاعلال بالنقل، وان لم يكن في حد ذاته اعلالا، نقل الحركة من اول المثلين المتتابعين الى الساكن قبله، وادغام اول المثلين في الثاني نحو: يردّ، ويمدّ والأصل فيهما عندهم يَرْدُدُ ويَمْدُدُ، فنقلت الحركة من العين الى الفاء الساكنة ثم ادغم المثلان[2]. وهذا ملحق بظاهرة الاعلال بالنقل، وليس اعلالا كما ذكرنا، لأن الاعلال مختص عندهم بالتغيرات التي تعتور احرف العلّة. قال الرضي:[3]« والاعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حروف العلّة، أي الالف والواو والياء بالقلب أو الحذف او الاسكان».

بعد هذا نقول ان كل ما قيل عن ظاهرة الاعلال بالنقل، في الألفاظ المعتلة وما حمل على هذه الظاهرة من الالفاظ المضعّفة، ان هو الا تصورات وافتراضات لا حقيقة تحتها. فليس الاصل في «أقام» و «أبان» و «يخاف» «ويهاب» و «يقال» هو «أَقْوَم» و «أَبْيَنَ» و «يَخْوَف» و «يَهْيَب» و «يُقْوَل»، إذ لو كان هذا هو الاصل حقا لبقيت على هذه الصورة كما بقيت كل من: أغيلت المرأة، وأغيمت السماء وأخيلت، وأطولت الصدود، واستنوق الجمل واستحوذ عليهم الشيطان، وغيرها من الالفاظ التي يطلق عليها المحدثون اسم «الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة»[4]. والتي تعرف بالشواذ في الدراسة التقليدية، خرجت مصححة ولم تعلّ لتكون منبهة على الاصول المرفوضة[5]. ولكن هذه الالفاظ انما جاءت مصححة غير معلّة – في رأينا –

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٩٩، المنصف ١/ ٢٤٨ والممتع ٢/ ٤٤٩.

(٢) انظر الممتع ٢/ ٦٣٤، وشرح الشافية ٣/ ٢٣٤.

(٣) شرح الشافعية ٣/ ٦٣.

(٤) انظر لحن العامة والتطور اللغوي ٣٧٦ وانظر بحوث ومقالات في اللغة ٢٤٤.

(٥) أنظر المنصف ١/ ٣٣٣.

من باب القياس الخاطيء على الالفاظ الصحيحة. وأما بالنسبة لـ «أقام» و «أبان» ونحوهما، فليس فيهما شيء اسمه اعلال بالنقل البتة. ذلك ان هذين الفعلين المزيدين هما في حقيقة أمرهما: الماضي المجرد «قَوَمَ» و «بَيَنَ» صُدِّر كل منهما بمقطع قصير، هو مورفيم التعدية «اَ: a» فالاصل فيهما على هذا ينبغي ان يكون: أ + قَوَمَ ← أَقَوَمَ بالاعلال ← أقام. و أ+ بَيَنَ ← بالاعلال ← أبان. فلم يكونا في يوم من الايام أَقْوَم وأَبْيَن، ولكن القدماء قضوا بذلك من باب الحمل على الفعل الصحيح نحو «أَخْرَج» و «أَذْهَب»... ظنا منهم أن هذه هي الصورة الاصلية للماضي المزيد بمورفيم التعدية، والحقيقة التي لا مراء فيها ان كلا من «أَخْرَج» و «أَذْهَب» ليست الصورة الاصلية، وانما هي صورة متطورة عن أخرى افرزتها خصائص البنية المقطعية للعربية. فأخرج هي في حقيقة امرها الماضي المجرد «خَرَجَ» ثم زيد عليه في أوله مورفيم التعدية الذي هو مقطع قصير وبذلك فان الصورة الأصلية لهذا الفعل ونظائره هو: أ + خَرَجَ ← اَخَرَجَ، فتتابعت في كلمة واحدة أربعة مقاطع قصيرة، وهذا لا تجيزه العربية الا في حالة واحدة، وهي حالة الماضي الذي اتصلت به كاف المخاطب أو المخاطبة نحو: «شَكَرَكَ وشَكَرَكِ» ولهذه الحالة الخاصة علّة شرحناها في رسالتنا لدرجة الدكتوراة «أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية»[1]، وفيما عدا ذلك، فان العربية لا تسمح بتتابع اربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، وذلك لأن هذه المقاطع بسبب وقعها السريع، نتيجة قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها – تمثل عنصر توتر واجهاد للناطق. وفرارا من هذا الثقل، تعمد العربية الى ادماج المقطعين الاول والثاني في مقطع واحد عن طريق التخلص من حركة المقطع الثاني، وبذلك ينتقل الفعلان من أَخَرَج، وأَذَهَب الى أَخْرَج وأَذْهَب. وعلى هذا نفسّر بناء الماضي على السكون عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة مثل خرجْتُ، وبقاءَهُ على حاله عند اتصاله بتاء التأنيث الساكنة مثل خَرَجَتْ، نظرا لأن تاء التأنيث لم تضف جديدا من حيث عدد المقاطع، وانما أقفلت المقطع الأخير، فبقي الفعل معها كما قبلها مكونا من ثلاثة مقاطع، مع فارق في كمية المقطع الأخير فقط.

---

(١) انظر أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ١٤٨.

واذا كانت العربية قد عمدت الى ادمَاج المقطعين الاول والثاني في الأفعال الصحيحة في مقطع واحد، اَخَرَجَ ← اَخْرَج، فانها لم تفعل الشيء نفسه في الأفعال المعتلة مثل: «أبان» و «أقام»؛ لأن علّة التسكين غير واردة في هذا القطاع من الأفعال؛ لأن الاعلال يحول دون تتابع أربعة مقاطع قصيرة.

وما قيل عن الماضي يقال عن المضارع أيضا، فليس الأصل في يخاف ويهاب ويُقال ويُقيم هو: «يَخْوف» و «يَهْيب» و «يُقْوَل» و «يُقْوِم»، ثم أعلت هذه الألفاظ بالنقل والقلب، كما قال القدماء والمستشرقون أيضا.(١) وذلك لأن المضارع هو الماضي زيد عليه مورفيم المضارعة، قال الرضي:(٢) «والمضارع فرع الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه... والامر فرع المضارع لأنه أخذ منه». وقال بروكلمان:(٣) «اما المضارع فيصرف بالمقاطع التي تزاد في أوله: للغائب المذكر المفرد» ya «وللغائبة المؤنثة «ta» وللمخاطب المفرد «ta» وللمخاطبة المفردة «ta» وللمتكلم المفرد «ɔa» و للمتكلم الجمع «na»

وما دام المضارع هو الماضي بزيادة مورفيم المضارعة، الذي هو مقطع قصير، والماضي فاؤه وعينه ولامه كلها متحركة، فانه لا يجوز أن نقول أن أصل يخاف ويهاب: يَخْوف ويَهْيب، ولا أن الأصل في يُقال يُقْول، وفي يُقيم يُقْوِم... ولا شك في أن حكمهم على الأجوف المعلّ بأنه كان في الأصل على هذه الصورة أو تلك قد بنى على أساس الصحيح نحو: يَخْرُج ويَضْرِب ويُقْسِم... لقد خدعوا بهذه الصورة التي عليها الصحيح من الأفعال المضارعة فظنوا- انطلاقا من عدم ايمانهم بفكرة التطور في الصيغ(٤)- أنها الصورة الأصلية له. والصحيح أصل للمعتل في احكامه، ومن هنا حملوا المعتل عليه.

وما قلناه عن الماضي ثمَّ، نقوله عن المضارع ههنا، فهناك الماضي المجرد زيد عليه

---

(١) See. Wright.W. A Gram. of the Arabic Lang. vol. 1.p. 81.

(٢) شرح الشافية ٣/٨٨.

(٣) فقه اللغات السامية ١١٦.

(٤) انظر الخصائص ١/٢٥٦، ٢٥٩.

في اوله مورفيم التعدية، فتشكلت بذلك أربعة مقاطع قصيرة اختزلت الى ثلاثة. وههنا الماضي زيد عليه في اوله مورفيم المضارعة، فالحال اذا واحدة، أي تشكلّت في المضارع أربعة مقاطع قصيرة أيضا، ولعل مما يعزز ذلك ويقويه، ما ذكره اللغويون من أن المضارع في الاكدية يكون على « ʾikabir » اي محرّك الفاء، كما ذكروا أن له نظائر في الحبشة والمهرية، فللمضارع فيهما صيغتان، ففي الحبشية: « yekbir» و « yekabir» وفي المهرية « yiftah» « yifoteh»[1] وعليه، فان فاء المضارع الأصل فيها الحركة لا السكون، فكل من يَخْرُج ويَضْرِب ويُقْسِم، تمثل في الحقيقة صورة متطورة عن أخرى تتكون من أربعة مقاطع قصيرة، اختزلت فيما بعد الى ثلاثة فكانت: يخرج ويضرب ويقسم. لكن ما الحركة التي كانت للفاء؟ أهي نفس حركتها في حالة الفعل الماضي، أم أنها حركة مجانسة لحركة العين، أم غير ذلك؟ لا نستطيع أن نقطع بشيء. وكل ما نقطع به أن المضارع: في الأصل، كان يتكون من أربعة مقاطع قصيرة، لأنه الماضي زيد عليه مورفيم المضارعة، وان كنا نميل الى الاعتقاد بأن الحركة ربما كانت مجانسة لحركة العين، أي أن يخرج في الاصل يَخْرُج ويَضْرِب يَضرِب، ويُقْسِم يُقسِم. هذا مجرد احتمال يعوزه الدليل، ثم تطور هذا الاصل المفترض الى الصورة الحالية بادماج المقطعين الاول والثاني في مقطع واحد، هذا في الافعال الصحيحة. أما في الافعال المعتلّة، فلا يحدث شيء من هذا القبيل، لأن الاعلال يمنع تشكل أربعة مقاطع قصيرة، فيخاف ويهاب ويقال ويقيم، ليس فيها يَخْوَف ويَهْيَب ويُقْوَل ويُقْوِم، وانما هو في اعتقادنا يَخَوَفُ وَيَهَيَبُ ويُقَوَل ويُقِوِم، وهنا وقعت كل من الواو والياء بين حركتين، ووقوعهما في سياق كهذا يضعفهما فيسقطان[2]، فتلقي الحركتان القصيرتان اللتان تكتنفانهما، فتتشكل منهما حركة طويلة، وبذلك تتحول الى يخاف ويهاب ويقول ويقيم..

وأما الاعلال بالنقل فقط، والذي يمثلون له عادة بـ يقول ويبيع ونظائرهما، فهذان يعتقد القدماء أن أصلهما يَقْوُل، ويَبْيِع، ثم نقلت حركة حرف العلّة الى الصحيح

---

(١) انظر التطور النحوي للغة العربية ٨٧، ٨٨.

(٢) أنظر العربية الفصحى ٤١.

الساكن قبله وبقيت العين على حالها! والقول بأن الاصل في هذين الفعلين ونظائرهما هو سكون الفاء، مرفوض. والقول بنقل الحركة من أصل لآخر، مرفوض أيضا. وما قلناه عن الافعال السابقة، نقوله ههنا، أي أن الاصل فيها تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وقعت فيهما الياء والواو بين حركتين، فضعف مركزهما، فسقطتا، فتشكل من الحركتين اللتين تكتنفانها حركة طويلة، فمن يَقُوُل الى يقول ومن يَبِيع الى يبيع.

وأما الاعلال بالنقل والحذف الذي يمثلون له عادة بنحو: قُمْ وبِعْ وأن الأصل فيهما هو «اُقْوُم» و «اِبْيِع»، فقد بينا في حديثنا عن المضارع، ان الاعلال يحول دون تتابع اربعة مقاطع قصيرة، وبالتالي فان وضعها يختلف عن الأفعال الصحيحة. ومعروف أن الأمر محذوف من المضارع باسقاط مورفيم المضارعة، واسقاط حركة الآخر، فالأمر من يقوم هو في الأصل: قومْ: Kum، ومن يبيع بيعْ، «bi̯[6]»، ومن يخاف خافْ: ḫaf، فيتشكل مقطع مديد من نوع (ص ح ح ص) وهو مرفوض عربيا، لا تجيزه العربية الا في الوقف، والا في باب شابّة وصلا. قال بروكلمان:[1]» ولا تتحمل العربية القديمة الحركة الطويلة الا في المقاطع المغلقة عن طريق التضعيف، مثل: «dāllūna» «ضالّون» وكذلك في تلك المقاطع التي لم تغلق الا بعد حركة آخر الكلمة في الوقف مثل: « dālūn». وعليه، فاذا ما تشكّل المقطع المديد دون تحقق هذين الشرطين، تعمد العربية الى اختزال الحركة الطويلة، فتحول المقطع من مديد الى طويل مقفل، فتتحول الافعال من «قومْ»: «kum» الى «قُمْ» «kūm»، ومن «بيعْ» «bi_6» ومن خاف «haf» الى خفْ» ḫaf» وهكذا.

والأمر مع المضعف مثله مع الأجوف، فليس الأصل في يمدّ ويردّ – عندنا – هو يَمْدُد ويَرْدُد، ثم حصل نقل للحركة من اول المثلين الى الصحيح الساكن قبله، ثم ادغم في الذي يليه كما يصف القدماء والمستشرقون[2]. وانما المضارع ههنا أصله مكون من اربعة مقاطع قصيرة، كما بينا سابقا، وهذا لا تجيزه العربية، فكان لا بد من ادماج المقطعين الاول والثاني في مقطع واحد، ولكن الادغام الذي هو في حقيقة امره ادماج المقطعين الثالث والرابع في مقطع واحد يحول دون تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وبالتالي لا يكون ثمة داع لتسكين فاء الفعل.

---

(١) فقه اللغات السامية ٤٤.

(٢) انظر على سبيل المثال (1) Wright. W.A Grammar of the Ar. Lang. Vol. L.P. 68.

القضية الثالثة: قضية الوزن

من أكثر المسائل الصرفية اعتباطية، وأكثرها اغراقا في المعيارية، وبعدا عن الوصفية، قضية الوزن. فهناك فئات من الألفاظ يصرّ القدماء على وزنها حسب أصولها التاريخية، ولا يلقون بالا الى الواقع اللغوي الحقيقي، أي يزنون بعض الألفاظ حسب الصيغ الاصلية لها. ولا يهتمون بالصورة الصوتية النهائية لها، ويمكن حصر هذه الفئات في ثلاث:

١. الالفاظ المعلّة.

٢. الالفاظ المضعّفة.

٣. بعض الصور المتطورة عن تفعّل وتفاعل.

فأما الالفاظ المعلّة فمثل: قال، باع، دعا، رمى، أقام استقام، ومقام ومقيم ومستقيم...، فعند وزن هذه الكلمات ونظائرها، يزنون بدلا منها أصولها، فبدلا من قال وباع، ودعا ورمى، يزنون: قَوَلَ، وبَيَعَ ودَعَوَ وَرَمَيَ، اي يزنون الأصول التاريخية لهذه الالفاظ، ومن ثم يزنونها على «فَعَل»! ويزنون «خاف» على «فَعِل»، و «طال» على «فَعُل». قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد:[1]» واذا حصل في الموزون اعلال: كقلب عينه او لامه ألفا، جئت بالميزان على حسب أصله قبل الاعلال فتقول في نحو: «قال وباع وقام»، إنها على وزن «فَعَل»، ولا يجوز أن تقول انها على وزن «فال»، وتقول في نحو «غزا ودعا وسما ورمى، إنها على وزن «فَعَل» ولا يجوز ان تقول أنها على وزن «فعا». ونحن نستغرب من جهتنا هذا الحكم التحكمي المحض. أليس المفروض أن يكون الوزن على نسق الموزون أصواتا وايقاعا؟ أليس الغرض من عملية الوزن هو بيان الصورة الصوتية للموزون؟ وكيف يكون الوزن ممثلا صوتيا أمينا للموزون اذا نحن نحيّنا الألفاظ المعلّة جانبا، ووزنا أصولها بدلا منها؟! كيف يسوغ لنا ان نزن مثل: قال وباع ودعا ورمى على «فَعَل»؟ حيث الوزن يتكون من ستة أصوات تتوزعها ثلاثة مقاطع قصيرة fa/a/la، والموزون يتكون من اربعة أصوات يتوزعها مقطعان، طويل مفتوح فقصير في الكلمتين الاوليين «ka|la»، «ba | ºa»، وقصير فطويل مفتوح في

---

(١) دورس التصريف ٢٠.

الأخريين: «da|å̄» و «ra|mā» وكيف يكون وزن «خاف» مثل «عَورِ وفَرِح»؟ ما المناسبة الصوتية التي بينهما حتى يتفقا وزنا؟ وما المناسبة الصوتية بين «طال» و «حَسُنَ» حتى يكون وزنهما واحدا؟ وما وجه الخلاف صوتيا وايقاعا بين: «قال وخاف وطال» حتى تختلف اوزانها؟ صحيح انها قد تطورت عن أصول مختلفة، ولكنها انتهت نهاية صوتية واحدة، فالواجب ان يكون وزنها واحد ايضا.

ويقالُ الشيءُ نفسه بالنسبة لـ «أقام» واستقام، ومُقيم ومُستقيم.... الواجب ان يكون وزنها على حسب صورتها الصوتية الراهنة، ولكن القدماء يصرون على وزنها حسب أصولها التاريخية، ومن ثم يزنونها على أفعل واستفعل، ومُفْعل ومُسْتفعِل على الترتيب، على الرغم من بعد الشقة بين الوزن والموزون. ان اصرار القدماء على التعامل مع هذه الفئة من الالفاظ على حسب أصولها التاريخية تحكّم محض ليس له ما يسوّغه، وبالتالي فان مثل هذه الألفاظ يجب ان توزن على حسب صورتها الصوتية الحقيقية، كي يظهر الوزن التغيرات الصوتية التي لحقت بها. ولهذا نقول ان هذه الالفاظ يجب ان توزن على فال، ودعا ورمى على فعا، وأقام على أفال، واستقام على استفال، ومقام على «مفال»، ومقيم على «مفيل»، ومستقيم على «مستفيل» وهكذا. وانصافا للقدماء، نقول أن منهم من قد تنبه الى هذه النقطة، فأجاز أن توزن الالفاظ المعلّة على حسب صورتها الصوتية النهائية، جاء في شرح الشافية:[1]» وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في «قال» أنه على وزن «فال». ولكن هذا الرأي كان سابقا لأوانه على ما يبدو، فتيار المحافظة الشديد، وطغيان سلطان المعيارية لم يسمحا له بأن يشق طريقه، ومن ثم لم يعمل به. وفي أيامنا هذا طالب الاستاذ الدكتور تمام حسان بضرورة مراعاة الابدال في عملية الوزن، قال:[2] «أقترح أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يراعي الاعلال والابدال أيضا». ونحن لا نقول يجوز، كما قال عبد القاهر الجرجاني قديما، ولا نقترح مثل الدكتور تمام حسان، وانما نقول يجب ان توزن الالفاظ المعلّة على حسب صورتها الصوتية النهائية.

---

(١) ١/١٨.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٥.

ومثل الألفاظ المعلّة الالفاظ المضعّفة مثل: «شدّ»، «مدّ» و «اشتد» و «امتدّ»، و «مشتَد» و «ممتدّ»... فهذه ونظائرها يزنها القدماء على حسب صورتها الاصلية، اي حسب الأصل التاريخي لها، فعندما يزنون «شدّ» أو «مدّ» مثلا يزنون بدلا منها «شَدَد» و «مَدَد» فيقولون: وزن شدّ ومدّ «فَعَل». وواضح تماما الفرق بين الوزن الذي يتكون من ستة أصوات تتوزعها ثلاثة مقاطع، والموزون الذي يتكون من أربعة اصوات يتوزعها مقطعان. إن «فَعَل» هي وزن «شَدَد»، ولكن بعد سقوط حركة المقطع الثاني الذي هو العين، لم يعد للمقطع وجود، وبعبارة أخرى لم يعد لعين الفعل وجود، لأن ما بقي من المقطع بعد سقوط الحركة، ادمج وجوبا في اللام فصيّرها لاما طويلة، وبالتالي فان الوزن الحقيقي لشدّ ونظائرها هو فلّ، واشتدّ افتلّ، ومشتد مفتلّ وهكذا.

وأما الفئة الأخيرة من الألفاظ التي يباين وزنها عند القدماء صورتها الحقيقة، فهي بعض المفردات المتطوّرة عن صيغتي «تفعّل» و «تفاعل» مثل يّطيّر واطّيّر وازّيّنت الارض، واثّاقلتم الى الارض، وادّارك...، فهذه الألفاظ يزنها ا لقدماء على يتفعّل وتفعّل وتفاعل، وبعبارة أخرى يزنون أصولها التاريخية. فبدلا من يطّيّر يزنون يتطيّر، وبدلا من اطّيّر يزنون تطّيّر، وبدلا من ازّيّنت يزنون تزيّنت، وتثاقلتم وتدارك بدلا من اثّاقلتم وادّارك، ولهذا جاء الوزن مباينا كليّة للموزون. ولا نريد هنا ان نعرض طريقة تطوّر هذه المفردات، فقد اوضحها استاذنا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه التطور اللغوي،[1] ولكنا نريد ان نقول ان التاء في هاتين الصيغتين قد ادغمت في الفاء في كثير من المفردات، فحولتها بذلك من فاء قصيرة الى فاء طويلة، وعليه فالوزن الحقيقي للمفردات السابقة ينبغي أن يكون: يفّعّل، واطّير وازّيّنت افّعّل، واثّاقلتم وادّارك آفّاعل.

---

(١) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص ٢٩.

المراجـــع

١ – أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية.
فوزي الشايب / رسالة دكتوراة / عين شمس ١٩٨٣م.

٢ – الايضاح في علل النحو
الزجاجي / تحقيق د. مازن المبارك ط٣ دار النفائس ١٩٧٩ بيروت.

٣ – التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعلله
د. رمضان عبد التواب ط ١ ١٩٨١ القاهرة.

٤ – التطور النحوي للغة العربية.
برجشتراسر / اخراج وتصحيح وتعليق د. رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٨٢.

٥ – الخصائص.
ابن جني تحقيق محمد على النجار بيروت د. ت.

٦ – دروس التصريف.
محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٣١.

٧ – سر صناعة الاعراب.
ابن جني تحقيق مصطفى السقا وزملائه ط١ القاهرة ١٩٥٤م.

٨ – شرح الشافية.
الرضي الاستراباذي / تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ط٢ بيروت ١٩٧٥م.

٩ – شرح المفصل.
ابن يعيش بيروت د. ت.

١٠– العربية الفصحى.
الأب هنري فليش اليسوعي / ترجمة د. عبد الصبور شاهين بيروت ١٩٦٦م.

١١– فقه اللغات السامية.
بروكلمان / ترجمة د. رمضان عبد التواب مطبوعات جامعة الرياض ١٩٧٧م.

١٢– الكتابة العربية والسامية.
د. رمزي البعلبكي ط ١ بيروت ١٩٨١.

١٣- لحن العامة والتطور اللغوي .
د . رمضان عبد التواب / القاهرة ١٩٦٧ .
١٤- اللغـــة .
فندريس / ترجمة د . عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص القاهرة ١٩٥٠ .
١٥- اللغة العربية معناها ومبناها .
د . تمام حسان ط ١ القاهرة ١٩٧٣ .
١٦- الممتع في التصريف .
ابن عصفور / تحقيق د . فخري الدين قباوة ط ٣ بيروت ١٩٧٨ .
١٧- المنصـــف
ابن جنى / تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط ١ القاهرة ١٩٥٤ م .

1) Lyons. J.An Introduction to theoritical Linguistics Cambridge University press 1977.
2) Wright. W.A Grammar of the Arabic Language 3rd edition Cambridge 1981.